

قَضِيَّةُ عَمُودِ الشَّعْرِ وَتَجَلِّيَاتُهَا فِي النِّقْدِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ

Column case Poetry and its manifestations in ancient Arab criticism

د/ طارق زيناي

جامعة العربي بن مهيدي * أم البواقي* (الجزائر)

zinai.tarak@univ-oeb.dz

ملخص:

تعد قضية عمود الشعر من بين أهم القضايا التي شغلت النقد العربي القديم، وترجع أهميته لأنه يرسم معالم النموذج الشعري الذي سطره الشعراء منذ العصر الجاهلي، والذي من خلاله ظهرت قضية القدماء والمحدثين، من هذا المنطلق جاء هذا المقال بهدف بيان محل إعراب هذه القضية من الدرس النقدي القديم، وكيف نظر إليه القدماء في السياقات المختلفة المرتبطة بالصناعة الشعرية، ولعل أهم النتائج المتوصل إليها أن قضية عمود الشعر جاءت نتيجة الخصومة بين القدماء والمحدثين، وأن مفهومه لا يخرج عن كونه مجموع التقاليد والقواعد التي تؤطر الشعرية العربية الحقّة، وأن أهم من تناول هذه القضية في تراكماتها المعرفية كالأمدي والقاضي الجرجاني والمرزوقي قد اتفقوا على تحديد الإطار العام الذي تتجلى فيه .

كَلِمَاتُ مُفْتَا حِيَّةُ : عمود الشعر؛ النقد العربي القديم؛ الأمدي؛ القاضي الجرجاني؛ المرزوقي .

Abstract:

The issue of the poetry column is one of the most important issues that occupied the old Arab criticism, and its importance is due to the fact that it charts the poetic model that poets have written since the Islamic era, through which the issue of the ancients and modernists emerged, from this point of view, with the aim of explaining the issue of this issue from the old critical lesson, and how the ancients viewed it in the different contexts associated

قَضِيَّةُ عَمُودِ الشَّعْرِ وَتَجَلِّيَاتُهَا فِي النَّقْدِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ

with the poetic industry, and perhaps the most important findings that the issue of the poetry column came from the cause of the old and modern, and that the concept does not depart from the fact that the issue of the poetry column came from the The totality of the traditions and rules that frame the true Arabic poetry, and that the most important of dealing with this issue in its knowledge accumulations such as Al-Amdî, alkadi Al-Jarjani and Marzouki have agreed to define the general framework in which it manifests itself.

Keywords: Poetry Column; Old Arab Criticism; Al-Amdî; Qadi Al-Jarjani; Marzouki.

نَصُّ الْمَقَالِ :

المتأمل للدرس العربي القديم يرى بروز كثير من القضايا المفصلية التي أطرت المشهد الشعري والنقدي العربي قرون من الزمن، وهذه القضايا - في أغلبها - لها علاقة بنيوية واضحة، فقضية اللفظ والمعنى لها علاقة بقضايا السرقات الأدبية والطبع والصناعة والانتحال وماهية الشعر وعموده، والانتحال له علاقة بالسرقات الأدبية وبالخصومة بين القدماء والمحدثين، وقضايا الإعجاز القرآني لها علاقة بنظرية النظم، وهكذا، ومما لاشك فيه أن قضية الخصومة بين القدماء والمحدثين، وبالأخص بين أبي تمام والبحتري وانشغال النقاد بها، لها علاقة مباشرة بقضية عمود الشعر، بل إنها السبب المباشر في ظهورها؛ حيث تحرَّب الناس وتعصَّبوا لمنهج الرجلين، فمن كان يهوى الطريف والجديد من الشعر والسلس من اللفظ والمبتكر من المعنى قدَّم أبا تمام، ومن كان محافظاً على تقاليد العرب وعاداتها في نظم الشعر فضل البحتري، ولعل الإشكالية التي تفرض نفسها هي : ما حقيقة قضية عمود الشعر في الدرس النقدي القديم، وكيف تناولها النقاد من خلال سياق الصناعة الشعرية؟ ومن يرجع إليه الفضل في تأطير هذه القضية؟

وأهم الفرضيات التي تستهدفها هذه الدراسة :

- حقيقة مفهوم عمود الشعر في النقد القديم، وما يقدمه هذا المفهوم من تحديدات للصناعة الشعرية.
- تجليات مفهوم عمود الشعر ودوره في إرساء دعائم الشعرية العربية منذ العصر الجاهلي.
- تقريب وجهات النظر بين النقاد القدامى فيما يخص هذه القضية.

ويستهدف المقال تحصيل الأهداف التالية :

- تحديد الإطار المفاهيمي لقضية عمود الشعر.
- بيان وجهات نظر النقاد القدامى لها.
- تحديد أوجه خصوصية هذه القضية ودورها في الصناعة الشعرية بمنظور النقاد القدامى.

وقد اعتمد المقال منهجا وصفيا تحليليا؛ لأنه الأقدر على مقارنة مواضيع تنحو منحى تنظيريا كموضوعنا، هذا من ناحية ومن ناحية ثانية لأننا لا نكاد نقدم جديدا في قضايا قتلت بحثا في الدرس النقدي القديم، اللهم إلا لم شمل ما تفرّق في كتب النقد القديم، ووصفها وتحليلها وفق سياقاتها النقدية الواردة فيها.

قبل تناول محل إعراب هذه القضية عند نقادنا القدماء، لابد من ذكر تعريف منهجي مختصر لها كما فهمه النقاد المعاصرون، حتى يتبين لنا بعد ذلك تظاهرات هذا التعريف في المشهد النقدي القديم :

قَضِيَّةُ عَمُودِ الشَّعْرِ وَتَجَلِّيَّاتُهَا فِي النَّقْدِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ

مَفْهُومُ قَضِيَّةِ عَمُودِ الشَّعْرِ: (نكتب مفهوم عمود الشعر)

هناك عدة توصيفات لحقيقة مصطلح عمود الشعر عند النقاد المعاصرين من خلال مطالعتهم وقراءتهم لما كتبه النقاد القدمى، من ذلك تعريف محمد بن حسن شُرَّاب الذي يقول فيه: هو « اصطلاح أدبيُّ متداول في كتب النَّقد الأدبي القديمة، ويراد به: مجموع القوانين الشعرية التي التزمها الشعراء العرب الأقدمون، وقد استنبطها أهل العلم بالشعر من استقراء شعر الجاهلية وصدر الإسلام، والعصر الأموي ¹ » ويرى محمد مصطفى هدارة أن عمود الشعر كان يراد به عند العرب: « القواعد الفنية الصحيحة لقول الشعر، بحسب ما يروونه من أسرار الجمال الفني في الأدب، وهذه القواعد شاملة للمعنى، واللفظ، والصورة الفنية، وأسلوب الشعر ² »

من خلال ما سبق يتبين لنا أن عمود الشعر هو مصطلح نقديٌّ شائع عند النقاد العرب القدامى، وبخاصة في القرن الرابع الهجري، وإن كانت هناك إرهصات له في القرن الذي قبله (القرن الثالث)، يدلُّ على مجموعة من التقاليد الشعرية التي تأسست ونضجت واكتملت في العصر الجاهلي واستمرت بُعيد سقوط الدولة الأموية بقليل، بحيث أضحت لمن جاء بعدها سنَّة متبعة وعرفاً متوارثاً.

تَجَلِّيَّاتُ قَضِيَّةِ عَمُودِ الشَّعْرِ عِنْدَ النَّقَادِ الْقُدَامَى :

من المقطوع به أن قضية عمود الشعر لم تظهر معالمها بوصفها نظرية متكاملة وناضجة في المراحل الأولى التي برزت فيها عند النقاد الذين تناولوها في مصنفاتهم، وإن كان غالب الظن أنهم مدركون لأبعادها ولأهم القضايا المتعلقة بها، بل إننا لا نجانب الصواب إذا قلنا إنَّ حقيقة وجوه هذه النظرية كانت معروفة عند الشعراء والنقاد في مراحل متقدمة من الدرس النقدي العربي، لأنها متعلقة أساساً بالصناعة الشعرية على مقتضى رؤية العرب وأساليبها في الكلام، ولكن الدارسين في تناولهم لهذا لا يكادون يرجعون بها زمنياً إلى أبعد من

الأمدي، أي في القرن الرابع الهجري، من حيث التأسيس لها، ثم مع المرزوقي بين أواخر القرن الرابع وأوائل القرن الخامس الهجريين، من حيث التأصيل لها، وإلا فإن هناك من النقاد من أشار إليه قبلهما، بل هناك من تكلم عن مضمونها ذاكرا قواعد ومعايير المرزوقي، التي سنذكرها لاحقا، أبرزهم على الإطلاق ابن طباطبا (ت 322هـ)، الذي يقول في نصّ له: « فوجب على صانع الشعر أن يصنعه صنعة متقنة لطيفة مقبولة مستحسنة مجتلبة لمحبة السامع له والناظر بعقله إليه، مستدعية لعشق المتأمل في محاسنه والمتفرس في بدائعه، فيحسنه جسما ويحققه روحا؛ أي: يتقنه لفظا ويبدعه معنى، ويجتنب إخراجَه على ضد هذه الصفة فيكسوها قبحا ويبرزه مسخا؛ بل يسوي أعضائه وزنا، ويعدل أجزاءه تأليفا، ويحسن صورته إصابة، ويكثر رونقه اختصارا، ويكرم عنصره صدقا، ويفيده القبول رقة، ويحصنه جزالة، ويدنيه سلاسة، وينأى به إعجازا، ويعلم أنه نتيجة عقله، وثمره لبه، وصورة علمه، والحاكم عليه أوّله »³

لاشك أن المرزوقي وقبله الأمدي قد استفادا منها ووظفاها في كلامهما، وفيما يأتي سنحاول التطرق لهذه القضية عند الأمدي والمرزوقي، حتى نثبت هذا التأثير من جهة، ونذكر مدارات الإضافة والتجديد عن كل منهما :

تَجَلَّى قَضِيَّةُ عَمُودِ الشَّعْرِ عِنْدَ الْأَمْدِيِّ (ت 370هـ):

يعتبرُ الأمدي أول من تبنَّى مصطلح عمود الشعر، حيث ذكره في كتابه : " الموازنة بين الطائيين " ذكر المؤسس لهذه القضية، المقتنع بها، وبأهمية توفرها في القصيدة أو في الشعر العربي، فنجدَه يقول في نصِّ يذكر فيه تمايز شعرية كل من أبي تمام والبحري، موردا باللفظ مفهوم: " عمود الشعر " : « وإنهما لمختلفان؛ لأن البحري أعرابي الشعر مطبوعٌ، وعلى مذهب الأوائل، وما فارق عمود الشعر المعروف، وكان يتجنب التعقيد ومستكره الألفاظ ووحشي الكلام؛ فهو بأن يقاس بأشجع السلمي ومنصور وأبي يعقوب

قَضِيَّةُ عُمُودِ الشَّعْرِ وَتَجَلِّيَاتُهَا فِي النَّقْدِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ

المكفوف وأمثالهم من المطبوعين أولى، ولأن أبا تمام شديد التكلف، صاحب صنعة، ومستكره الألفاظ والمعاني، وشعره لا يشبه أشعار الأوائل، ولا على طريقتهم؛ لما فيه من الاستعارات البعيدة، والمعاني المولدة، فهو بأن يكون في حيز مسلم بن الوليد ومن حدا حدوه أحق وأشبه ⁴»

وبهذا التفريق بنى موازنته كلها، فهي وإن كان ظاهرها المفاضلة بين شاعرين، فإنها في حقيقة الأمر موازنة بين أسلوبين شعريين مختلفين سار عليهما الشاعران الطائيان، وإن كان أبو تمام في نظره هو الاستثناء، أو بمعنى آخر هو الخروج عن تقاليد ومقومات الشعرية العربية، وقد حاول في كتابه إجمال حقيقة هذا الخروج، أو قل التجديد والابتداع، فوجده لا يخرج إجمالاً عن النقاط الثالث الآتية :

- مغالاته في استخدام البديع إلى حدِّ التصنع والتكلف المستقبح.
- جنوحه إلى أساليب المجاز، وبخاصة الاستعارات البعيدة، التي يقصد إليها قصداً.
- اتِّصاف كثير من معانيه المولدة بالغموض والاستغلاق، الأمر الذي جعلها في كثير من الأحيان تستعصي على الفهم.

وقد جاءت الموازنة في عمومها نقداً تطبيقياً تحرّى الأمدي فيها إثبات هذه النقاط؛ التي تضرب بناء عمود الشعر من أساسه في أبيات أبي تمام، وإثبات ضدها عند البحري؛ والتي توافق مفهوم هذا العمود وتسير على مقتضاه.

أمّا إذا أردنا أن نستجلي ما قاله الأمدي عن هذه القضية في كتابه، فلا شك أننا لا نكاد نحصل منه على نظرية متكاملة، قصارى ما سنجد هو إشارات مبثوثة بين ثنايا كتابه، يتحدث فيها عن حقيقة وجوهر قضية عمود الشعر، من ذلك قوله: « فهذه هي الطريقة المعروفة في كلام العرب » ⁵، وقوله كذلك: « وهذا ما خلف عليه العرب، وضد ما يعرف من معانيها » ⁶، وقوله: « ولكنه استعمل الإغراب؛ فخرج إلى ما لا يعرف في كلام العرب، ولا مذاهب سائر الأمم » ⁷، وقوله: « وجلُّ كلام العرب عليه يجري، فلا تكون الشعراء فيه إلا

مَتَّفَقِينَ»⁸، وقوله كذلك: «وهذا جهل ممن قاله بمعاني كلام العرب»⁹، وقوله أيضا: «وذلك جائز في كلام العرب، وكثير في أشعارها»¹⁰ فهو لم يذكر قضية عمود الشعر - في مقدمته - ذكره كثيرا من القضايا المنهجية التي رسم معالمها، وألزم نفسه بالسير على مقتضاها، ومجمل ما قرره في متن كتابه حول هذه القضية في ارتباطها بعدد الأساليب والمعاني التي درجت عليها العرب في كلامها هي: «بأن يكون المعنى شريفا صحيحا، واللفظ جزلا، والوصف مصيبا، والتشبيه مقاربا، وأجزاء النظم ملتحمة متلائمة، والاستعارة متناسبة، واللفظ مشاكلا للمعنى»¹¹

لأشك أن اعتماد الآمدي على معيار عمود الشعر بوصفه مقياسا أو منهجا قد سهل عليه كثيرا موازنته بين الطائنين «ولولا ذلك لما استطاع أن يسير في نقده وأن يوازن بين الشعارين، بل لأقلت منه زمام النقد وتخبط في متاهات لا تفضي إلى رأي أو حكم، ولا يمكن أن يتخذ هذا المنهج مطعنا فيه، بل كان خطوة عظيمة في النقد، وهو التزامه بمقاييس واضحة وسعيه إلى أهداف مرسومة، ولم يكن النقد قبله يلزمون أنفسهم هذا الإلزام، لذلك جاءت كثير من أحكامهم مبتسرة تعوزها الدقة والنظرة العلمية الرصينة»¹² كما يقول أحمد مطلوب

تَجَلَّى قَضِيَّةُ عَمُودِ الشَّعْرِ عِنْدَ الْقَاضِي الْجُرْجَانِيِّ (ت 392هـ):

إنَّ العناصر الماضية ما هي في حقيقة الأمر إلا قواعد ومعايير القاضي الجرجاني بعد ذلك، فإذا أردنا أن نفصل الكلام المجمل السابق، ونقف عند كل إشارة، فلا شك أننا سنرى أن اجتهادات القاضي الجرجاني والمرزوقي في عمود الشعر - في أغلبها - هي رجع صدى لكثير من اجتهادات الآمدي، بحيث يمكن القول: إنها القاعدة التأسيسية التي بُني عليها ما جاء بعدها، فالقاضي الجرجاني قد أشار إلى قضية عمود الشعر في وساطته، وذلك في معرض موازنته بين شعرية المولدين وشعرية المطبوعين أو الأعراب كما يسميهم، ونراه كأنه

قَضِيَّةُ عُمُودِ الشَّعْرِ وَتَجَلِّيَّاتُهَا فِي النَّقْدِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ

يميل إلى عمود الشعر المتجسد في شعر القدامى أصحاب الطبع، بحيث يحدد عناصر ومقومات القصيدة العربية كما قررها القدامى، وسار على نهجها الشعراء طيلة قرن ونصف من زمن الشعر العربي، والتي ذكرها الآمدي فيما سبقت الإشارة إليه، وذلك في قوله: « وكانت العرب إنما تُفاضل بين الشعراء في الجودة والحسن بشرف المعنى وصحّته، وجزالة اللفظ واستقامته، وتسلم السبق فيه لمن وصف فأصاب، وشبهه فقارب، وبدّه فأغزر، ولمن كثرت سوائر أمثاله وشوارد أبياته؛ ولم تكن تعباً بالتجنيس والمطابقة، ولا تحفل بالإبداع والاستعارة إذا حصل لها عمود الشعر، ونظام القريض »¹³

ولكن الفارق بين الآمدي والجرجاني في تلقيهما لعمود الشعر وإسقاطه على من خالفه من شعراء الصنعة، أن الآمدي أسقط أبا تمام لمخالفته التراث الشعري العربي وتقاليده الصارمة، في حين أن القاضي الجرجاني حاول بكل السبل أن يطوع قواعد عمود الشعر لشعر المتنبي، أو بمعنى آخر أراد أن يحاكم هذا العمود لشعر المتنبي، فهو في نصه السابق ذكر هذه القواعد مجملة على النحو التالي :

- شرف المعنى وصحته .
- جزالة اللفظ واستقامته .
- إصابة الوصف .
- المقاربة في التشبيه .
- الغزارة في البديهة .
- كثرة الأمثال السائرة والأبيات الشاردة.

ثم أتبع ذكرها مفصلة، وأثبت حضورها في شعر المتنبي، ولو دون تصريح، يقول إحسان عباس مقرراً هذه المفارقة بين الآمدي والقاضي الجرجاني: « قد كان الآمدي صريحاً في موقفه حين وجد أبا تمام قد خرج في محاولته على عمود الشعر، أما الجرجاني فلم يصرح

عن رأيه في صلة المتنبي بعمود الشعر، غير أنك تلمح من طرف خفي أن الشروط الستة التي وضعها تنطبق على المتنبي تماماً»¹⁴

تَجَلَّى قَضِيَّةُ عَمُودِ الشَّعْرِ عِنْدَ الْمَرْزُوقِيِّ (ت 421هـ) :

يعدُّ كتاب: "شرح ديوان الحماسة" لأبي علي أحمد بن محمد المرزوقي وثيقة هامة في التَّنْظِيرِ لقضية عمود الشعر، بل إنها- عند كثير من الدارسين - أهم ما أُلِّفَ فيها على مدار تاريخ النقد الأدبي القديم، وذلك لأن صاحبها قد فصَّلَ ما كان مجملاً حول مقومات الشعرية العربية ونقدها عند سابقيه وعلى رأسهم الجاحظ وابن المعتز وابن طباطبا وقدامة بن جعفر والآمدي، فذكر في مقدمة كتابه أنَّ من أراد معرفة صناعة الشعر وانتقاده « فالواجب أن يُتَبَيَّنَ ما هو عمود الشعر المعروف عند العرب، لتميَّزَ تليد الصنعة من الطريف، وقديم نظام القريض من الحديث، وليُتَّعرف مواطئ أقدام المختارين فيما اختاروه، ومراسمُ إقدام المرزُوقين على ما زَيَّفوه، ويعلم أيضاً فرقُ ما بين المصنوع والمطبوع »¹⁵

ثم راح بعد ذلك يحدد قواعد عمود الشعر بقوله: « إنهم كانوا يحاولون شرفَ المعنى وصحَّته، وجزالة اللفظ واستقامته، والإصابة في الوصف - ومن اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كُثِرَت سوائر الأمثال، وشوارد الأبيات- والمقاربة في التشبيه، والتحام أجزاء النظم والتناغمها على تخيُّرٍ من لذيذ الوزن، ومناسبة المستعارِ منه للمستعار له، ومشكلة اللفظ للمعنى وشدة اقتضائهما للقافية حتى لا منافرة بينهما- فهذه سبعة أبواب هي عمود الشعر، ولكل باب منها معيارٌ »¹⁶

وبعد هذا الإجمال لأبواب وقواعد عمود الشعر، فصَّلَ المرزوقي معيار كلِّ واحد على حدة، على النحو التالي¹⁷:

قَضِيَّةُ عُمُودِ الشَّعْرِ وَتَجَلِّيَّاتِهَا فِي النَّقْدِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ

- فعيار المعنى، أن يعرض على العقل الصحيح والفهم الثاقب، فإذا انعطف عليه جَنَّبَتَا القبول والاصطفاء (...) خرج وافياً، وإلا انتقص بمقدار شوبه ووحشته .
- وعيار اللفظ، الجزالة والرواية والاستعمال، فما سلم مما يهجنه عند العرض عليها فهو المختار المستقيم، وما دام المعيار شديد الصلة بمفهوم الطبع، فقد عابوا من خلاله كثيراً من شعر المحدثين ممن خرج شعرهم عن هذا المعيار.
- وعيار الإصابة في الوصف، الذكاء وحسن التمييز، فما وجداه صادقاً في العلوق ممازجاً في اللصوق، يتعسر الخروج عنه والتبرؤ منه، فذاك سيماء الإصابة فيه .
- وعيار المقاربة في التشبه، الفطنة وحسن التقدير، فأصدقه ما لا ينتقض عند العكس وأحسنه ما أوقع بين شيئين، اشتراكهما في الصفات أكثر من انفرادهما ليبين وجه التشبيه بلا كلفة.
- وعيار التحام أجزاء النظم والتثامه على تخير من لذيذ الوزن، الطبع واللسان، فما لم يتعثر للطبع بأبنيته وعقوده، ولم يتحبس اللسان في فصوله ووصله، بل استمر فيه واستسهلاه، بلا ملال ولا كلال، فذلك يوشك أن يكون القصيد منه كالبيت والبيت كالكلمة، تسالما لأجزائه وتقارنا.
- وعيار الاستعارة، الذهن والفطنة، وملاك الأمر تقريب التشبيه في الأصل، حتى يتناسب المشبه والمشبه به، ثم يكتفى فيه بالاسم المستعار، لأنه المنقول عما كان له في الوضع إلى المستعار له. - وعيار مشاكلة اللفظ للمعنى وشدة اقتضائهما للقافية، طول الدربة ودوام المدارس (...) وأما القافية، فيجب أن تكون كالموعود المنتظر، يتشوقها المعنى بحقه واللفظ بقسطه.

إذا تأملنا هذه العناصر السبعة وأردنا مقارنتها بما سبقت الإشارة إليه من تحديداتٍ للآمدي وللجرجاني من بعده، فإننا نجد أن المرزوقي لم يضيف لما قاله النّاقدان إلا العناصر الثلاثة الأخيرة، وهي:

- التحام أجزاء النظم والتئامها على تخير من لذيذ الوزن .

- مناسبة المستعار منه للمستعار له.

- مشكلة اللفظ وشدة اقتضائهما للقافية حتى لا منافرة بينهما.

وفي المقابل هو تخلى عن معيارين ذكرهما القاضي الجرجاني، وهما : الغزارة في البديهة - كثرة الأمثال السائرة والأبيات الشاردة، ولكن إذا تأملناهما فلا شك أننا نجد أنهما من مقتضيات الطبع والشعرية العربية القديمة، بل إن قضية الأمثال السائرة والأبيات الشاردة، هي نتيجة حتمية لاجتماع العناصر الثلاثة الأولى التي حددها المرزوقي.

إنّ هذه المعايير التي ساقها المرزوقي تعدُّ بمجموعها النموذج أو الطريقة التي يجب محاكاتها والنظم على منوالها، « فمن لزمها بحقّها وبني شعره عليها، فهو عندهم المُفْلِقُ المعظّم، والمحسن المقدم، ومن لم يجمعها كلها، فيقدر سُهْمَتِهِ منها يكون نصيبه من التقدم والإحسان، وهذا إجماعٌ مأخوذٌ به ومتَّبَعٌ نَهْجُهُ حتى الآن »¹⁸، ولكن هذا لا يعني - على حسب رأي إحسان عباس- أن من أخلَّ بواحد أو اثنين من مقومات عمود الشعر كما قرره المرزوقي يعدُّ خروجاً عنه، بل إن المعنى الذي قصده هو أن الشاعر يتجلى محل إعرابه من عمود الشعر، على قدر قربيه وبعده منه، يقول - مثلاً- في أبي تمام مصححاً الرؤية النمطية التي درج عليها الدارسون والناقدون قديماً وحديثاً لقضية عمود الشعر: « لا يمكننا أن نقول: إنّ أبا تمام خرج عن عمود الشعر إطلاقاً، وإنما يمكننا أن نقول: إنه في بعض أبياته فعل ذلك، ومثل ذلك قد يقال في أبي نواس وفي مسلم والبحري والمتنبي، لا

قَضِيَّةُ عُمُودِ الشَّعْرِ وَتَجَلِّيَاتُهَا فِي النَّقْدِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ

خلاف في ذلك، إذ أن المرزوقي لم يقل لنا: إن العرب يشترطون اجتماع هذه العناصر كلها معاً دون هوادة، بل قال: "ومن لم يجمعها كلها فيقدر سهمته منها يكون نصيبه من التقدم والإحسان" فإذا اجتمعت كلها - وهذا أمر عسير - كان الشاعر محسناً مقدماً¹⁹

إن الذي ذهب إليه إحسان عباس يمكن أن نقول به وأن نظمنا إليه نظرياً فقط، وإلا إذا أسقطنا هذه المقومات الشعرية أو بعضها، المتفق على أكثرها عند النقاد القدامى عن الشعراء المذكورين، ثم أردنا أن نوازن بينها وبين شعر المطبوعين من القدامى الذين انطبق عليهم وصف عمود الشعر، فلا شك أننا سنجد اليون واسعا بين شعرية أصحاب عمود الشعر، وأصحاب من خرج عنه، خاصة وأن أكثر الذين ذكرهم إحسان عباس الغالب على شعرهم هو الخروج عن التراث الشعري بدرجات متفاوتة من شاعر إلى آخر وأيضاً أن ما فهمه إحسان عباس لا أظن أنه قد يكون غائباً عن نقادنا القدامى، وبخاصة المتعصبين للقدامى والمعتدلين منهم على وجه الخصوص، ولما كان هناك داعٍ من أساسه إلى احتدام الصراع بين أنصار أبي تمام المحسوب على الحركة التجديدية، وأنصار البحتري الملتزم بعمود الشعر العربي، ولهذا قول إحسان عباس بأن «نظرية "عمود الشعر" رغبة الأكناف واسعة الجنبات، وأنه لا يخرج من نطاقها شاعر عربي أبداً»²⁰ فيه مبالغة واضحة تحتاج إلى إثبات عملي، وهو من الصعوبة بمكان لأنه يناقض أصل كتاب موازنة الآمدي والفكرة التي بنيت عليه، بل وما كان قبلها من نقاشات وحوارات ومصنفات بنى عليها الآمدي كتابه.

وتأتي أهمية هذه المعايير بوصفها إجماعاً مأخوذاً به ومتبوعاً نهجاً حتى الآن، كما يقول المرزوقي، فهي بمعنى آخر مقومات الشعرية العربية، كما اتفق عليها النقاد حتى عصر المرزوقي، بل والتي ستستمر بعده إلى قرون لاحقة.

ولكن مع ذلك رأى البعض أن الالتزام بهذه المعايير وعدم الخروج عنها من شأنه أن يحد من إبداع الشاعر وأن يقيد موهبته، يقول محمد مصطفى هدار: «الشاعر إذا وضع أمامه

هذه القواعد ليلزم طبعه إياها، ويفرض على خاطره حدود رسمها، فإنه سوف يجد نفسه مقيدا إلى حدٍ كبير، لا يستطيع الانطلاق أو التحليق، فهو حين يخطر له خاطر يقيسه بمعياره في العمود فيتحرز فيه كثيرا حتى لا يخرج عن الصواب المرسوم للمعنى، أو يصدر ذلك المعنى غير وافٍ، أو خاليا من القرائن، ولاشك أن هذه القيود - إذا أخذ الشاعر بها نفسه- ستعرقل إلهامه بمعانيه، وحين يريد الشاعر صوغ معانيه، تعترضه قيود اللفظ كما رسمها العمود»²¹، ولهذا عُدَّ الالتزام بهذه القواعد هي من الأسباب التي ضيققت على الشاعر العربي وحدت من إبداعه وابتكاره، وبالتالي ساهمت في ضعف الشعر وانحطاطه وابتداله بعد ذلك، هذا من جهة ومن جهة ثانية أن الاهتمام بهذه القواعد صرف الوجوه عن معالم الجمال الفني الأخرى المتجلية في إبداع الشعراء المحدثين، الأمر الذي جعل الشعر يعيش نمطية قاتلة، تعاد فيها قوالب جامدة تحاكي الإطار العام للقصيدة العربية كما سطرته العرب منذ الجاهلية.

خَاتِمَةٌ:

من خلال ما سبق يتبين لنا أن قضية عمود الشعر قد رسمت الإطار النقدي والمنهجي العام للشعراء، حتى يسيروا على هديها، ويتمثلوا معاييرها، وقد رأينا أن الفضل في تحديد الخطوط العريضة لهذه القضية ترجع إلى الآمدي، حيث إن من جاء بعده فصلَّ ما أجمله، وأضاف ما أشار إليه بتصريح أو تلميح، ولعل أبرز النتائج المتوصل إليها تتمثل في ما يلي:

*/ عمود الشعر الذي قصده النقاد القدماء والمحدثون هو تلك القواعد والمعايير التي التزمها الشعراء، أو يجب التزامها، والتي توصَّل إليها النقاد من خلال التتبع والاستقراء للشعر العربي القديم.

قَضِيَّةُ عَمُودِ الشَّعْرِ وَتَجَلِّيَاتُهَا فِي النَّقْدِ الْعَرَبِيِّ الْقَدِيمِ

*/ معلوم أن جوهر قضية عمود الشعر كانت معروفة في بيئات الدارسين واللغويين، بل وحتى الشعراء، لكنها لم تخرج للوجود كقضية نقدية إلا على يد الأمدي.

*/ يعدُّ الأمدي المؤسس الأول لقضية عمود الشعر - على حسب رأي أكثر الدارسين - حيث إنه ذكرها في موازنته مصطلحا وماهية.

*/ عمود الشعر هو المعيار الذي بنى عليه الأمديُّ الموازنة بين أبي تمام والبحتري، بل والموازنة بين أسلوبين ومدرستين شعريتين هما: الطبع والصنعة.

*/ لم يكد يخرج القاضي الجرجاني عن المسار الذي رسمه الأمدي في قضية عمود الشعر، إلا أنَّ الحد الفارق بينهما أن الأمدي حاكم أبا تمام والبحتري للعمود، والقاضي حاكم العمود للمتنبي.

*/ يعدُّ المرزوقي أشهر من نضح مفهوم عمود الشعر عنده من النقد القدماء قاطبة، حيث استطاع أن يجمع ما تنائر من جزئيات ومعايير هذا العمود في تأصيل نقدي أشبه بالنظرية النقدية في زمانه.

*/ هناك من الدارسين المحدثين من اجتهد في رؤيته لعمود الشعر، ورأى أن من أخلَّ ببعض معايير هذا العمود لا يعدُّ خارجا عنه، وهذا الطرح يصدق نظريا فقط، أما في الواقع فهو أمرٌ صعب تحقيقه.

*/ قضية عمود الشعر طرحت إشكاليات متعلقة بالقيود التي تحدُّ من الإبداع والتميز بالنسبة للشعراء؛ لأنها تلزمهم بما لا يلزم، وبالتالي تعدُّ من بين أسباب انحطاط الشعر وضعفه.

و لعلَّ من أهم الاقتراحات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي :

- استغلال مفهوم عمود الشعر في الدراسات النقدية واللغوية المعاصرة، خاصة في معايير اللفظ والمعنى والثامهما.
- استجلاء مدارات الشعرية العربية القديمة، والعمل على اكتشاف الخيط الناظم لجموع القضايا النقدية المطروحة في الدرس النقدي القديم.
- إعادة قراءة المفاهيم النقدية المتعلقة بقضية عمود الشعر وغيرها من القضايا من خلال سياقاتها التاريخية والثقافية والحضارية، حتى يتجلى البعد المعرفي عند النقاد القدامى، وما هي منطلقاتهم وإسهاماتهم في ذلك.

الإحالات والهوامش:

-
- ¹ - شُرَّاب محمد بن محمد حسن ، شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» ، ج01، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط01، 2007، ص 29.
 - ² - هدارة محمد مصطفى ، مشكلة السرقات في النقد العربي (دراسة تحليلية مراقبة) ، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط01، 1958، ص 179.
 - ³ - العلوي محمد بن طباطبا ، عيار الشعر، تح: عباس عبد الساتر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط02، 2005، ص 126.
 - ⁴ - الأمدى أبو القاسم الحسن بن بشر ، الموازنة بين شعر أبي تمام والبحثري، ج01، تح : السيد أحمد صقر، دار المعارف، القاهرة، مصر، ط04، 1982، ص 04 – 05.
 - ⁵ - المصدر نفسه، ج01، ص 208.
 - ⁶ - المصدر نفسه، ج01، ص 209.
 - ⁷ - المصدر نفسه، ج01، ص 211.
 - ⁸ - المصدر نفسه، ج01، ص 353.
 - ⁹ - المصدر نفسه، ج01، ص 383.

- ¹⁰ - المصدر نفسه، ج 03، ص 53.
- ¹¹ - مطلوب أحمد ، اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري، وكالة المطبوعات، الكويت، ط 01، 1973، ص 218.
- ¹² - مطلوب أحمد ، دراسات بلاغية ونقدية، دار الرشيد للنشر، بغداد، العراق، ط 01، 1980، ص 160.
- ¹³ - الجرجاني علي بن عبد العزيز ، الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط 01، 2006، ص 38.
- ¹⁴ - عباس إحسان ، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ط 04، 1983، ص 323.
- ¹⁵ - المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد ، شرح ديوان الحماسة، ج 01، تح: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط 01، 1991، ص 08 – 09.
- ¹⁶ - المصدر نفسه، ج 01، ص 09.
- ¹⁷ - يُنظر : المصدر نفسه، ص 09 – 11.
- ¹⁸ - المصدر نفسه، ص 11.
- ¹⁹ - عباس إحسان ، تاريخ النقد الأدبي عند العرب، المرجع السابق، ص 409.
- ²⁰ - الصفحة نفسها.
- ²¹ - هدارة محمد مصطفى ، مشكلة السرقات في النقد العربي (دراسة تحليلية مراقبة) ، المرجع السابق، ص 190.